

السعودية تعزز التزاماتها التنموية في قطاع الإسكان

الحكومة تعلن إطلاق مشاريع جديدة لتمكين المزيد من الأسر من تملك المساكن



أعطت السعودية زخماً جديداً لقطاع العقارات بالإعلان عن خطط جديدة لتنفيذ مشاريع سكنية في البلاد وهي خطط في صميم خطة الإصلاح التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في وقت يواصل فيه النفط ضغطه على اقتصاد البلد الخليجي جراء الأزمة الصحية العالمية.

الرياض - عززت السعودية رهانها على زيادة إسهام سوق العقارات في القيمة المضافة وتفكيك العقبات والتحديات لتحقيق نسبة تملك مهمة وتغطية الطلب على الإسكان ميسور التكلفة، ما يحقق فورة اقتصادية في ظل مساعي الرياض إلى تنوع مصادر التمويل والخروج من الربيع النفطي.

وفي أحدث خطوة في هذا المضمار، تنوي الحكومة تخصيص أراض سكنية جديدة بمساحة 20 مليون متر مربع شمال العاصمة الرياض ونقل ملكيتها بالكامل لوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، في إطار اهتمام ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بقطاع الإسكان بما يسهم في تعزيز استقرار الأسر ورفع نسبة تملكها للمساكن.

ويُتوقع أن تسهم الخطوة في تمكين المزيد من الأسر السعودية من تملك المساكن وإتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص، تماشياً مع نمو العاصمة الرياض واستهدافها الوصول إلى إحدى أكبر 10 مدن اقتصادية في العالم وزيادة عدد سكانها ما بين 15 إلى 20 مليون نسمة بحلول العام 2030.

ويزيد النمو السكاني من مشكلات البلاد حيث ارتفع عدد السكان بنسبة 44 في المئة منذ عام 2004 ليصل إلى ما يقارب 33 مليون نسمة حالياً، بينهم نحو 11 مليوناً من المقيمين الأجانب، في وقت تنمو فيه المدن وخاصة الرياض بوتيرة سريعة.

وتضع الحكومة في صدارة أولوياتها زيادة نشاط سوق العقارات ضمن خطط أوسع لإنعاش مستويات النمو. وقد اتخذت خطوات كثيرة لإصلاح القطاع في إطار برنامج التحول الاقتصادي.

وواجهت خطط معالجة أزمة السكن عقبات كبيرة بينها المضاربة بالأراضي وتأجيل المشاريع، وقد فرضت الحكومة بعد ذلك ضريبة على الأراضي غير المطورة في النطاق الحضري لتشجيع استثمارها في مشاريع السكن.

لكن في السنوات الخمس الأخيرة، وجهت السعودية نظارها إلى قطاع العقارات لجذب المستثمرين ما يمكن من تخفيف تكلفة الإسكان، وهي خطط في صميم خطة الإصلاح التي يقودها الأمير محمد بن سلمان في وقت يواصل فيه النفط ضغطه جراء كورونا.

وتسعى الرياض إلى التخفيف من اعتمادها على النفط الذي يشهد تقلبات وصدادات وتحديات أخرى تتعلق بالناخ فضلاً عن وباء كورونا، الذي عرقل الإمدادات ما دفعها إلى قطاع العقارات لتحسين إسهاماته في التنمية.

وتضعف الحاجة الملحة للتخفيف من تكلفة الإسكان على الحكومة في الوقت الذي تحارب فيه التأثير الاقتصادي لانخفاض أسعار النفط بسبب وباء كورونا.

ونكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية أن الخطوة تهدف إلى زيادة مساحة ضاحية الجوان السكنية من نحو 18 ملايين متر مربع إلى 30 مليون متر مربع بمقدار الضعفين.

وإلى جانب ذلك، تنفيذ وحدات سكنية إضافية تصل إلى 53 ألف وحدة سكنية عبر مشروعات متكاملة المرافق والخدمات بالشراكة مع القطاع الخاص لتضاف إلى 20 ألف وحدة سكنية سبق أن تم الإعلان عنها.

وتتيح المساحات الإضافية إنشاء وحدات سكنية متنوعة يعمل على تنفيذها المطورون العقاريون مع مراعاة جودة الحياة التي تلبى تطلعات المواطنين، وبما يتواءم مع خطط التطوير للعاصمة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية ويؤدى إلى رفع مستوى الخدمات والمرافق ذات الصلة بحياة المواطنين.

واعتادها على النفط الذي يشهد تقلبات وصدادات وتحديات أخرى تتعلق بالناخ فضلاً عن وباء كورونا، الذي عرقل الإمدادات ما دفعها إلى قطاع العقارات لتحسين إسهاماته في التنمية.

وتضعف الحاجة الملحة للتخفيف من تكلفة الإسكان على الحكومة في الوقت الذي تحارب فيه التأثير الاقتصادي لانخفاض أسعار النفط بسبب وباء كورونا.

الخرطوم - تواجه العملة السودانية صدمات متتالية في ظل التراجع الحاد في قيمتها، رافقها ارتفاع غير مسبوق في أسعار العديد من المواد الاستهلاكية، ما هدد بشكل جدي قدرة المواطنين الشرائية وسط توقعات بان يرتفع التضخم إلى مستوى أكبر.

ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة في مواجهة الانحدار المتسارع للجنه، في ظل تراجع مشتريات النقد الأجنبي بالبنوك إلى أقل من 400 ألف دولار يومي، فإنه من الواضح أن الأوضاع قد خرجت عن السيطرة بعد أن وصلت العملة الانخفاض بالتزامن مع زيادة حجم المضاربات وشح المعروض من النقد الأجنبي.

ولدى تعميمها على بقية الولايات لاحقاً.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية الرسمية عن بشر قوله إنه "سيتم اعتماد أسعار السلع الاستهلاكية حسب الأسعار التاشيرية التي يتم تحديدها وفق نص المادة الخامسة من قانون حماية المستهلك لسنة 2019 والالتزام بالموافقات القياسية للسلع".

وبالإضافة إلى ذلك سيتم التأكد من الالتزام بالعرض والإشتراطات الصحية للمتاجر والسلع والعاملين في تلك المتاجر وكذلك توعية المواطنين بحقوقهم كمستهلكين وفق ما أشير إلى ذلك ضمن القوانين.

ودفع ارتفاع الأسعار الحاد السوداني وخاصة الفقراء إلى شراء حاجاتهم من المتاجر بالدفع المؤجل بعد أن زاد التضخم لأكثر من 340 في المئة وهناك نقص حاد في كل شيء بدءاً من الطاقة الكهربائية وصولاً إلى الأدوية، كما جعل ارتفاع أسعار الوقود تكلفة وسائل النقل العامة فوق طاقة الكثيرين.

وللتخفيف تلك المعاناة وتبعات الإصلاحات الاقتصادية طرحت الحكومة برنامجاً تموله جهات مانحة يهدف إلى تقديم دخل شهري أساسي مؤقت قدره خمسة دولارات لنحو 80 في المئة من السكان البالغ عددهم نحو 43 مليون نسمة.

ويعد هذا المقترح الذي بدأ في فبراير الماضي اختباراً للحكومة الانتقالية بالشراكة بين المدنيين والجيش والتي تقود البلاد حتى 2023.

ويشكو الكثير من السودانيين من أنهم لم يشعروا بعد بأي منافع بعد التضييق التي خرجت في الأساس بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية

وينقلت وسائل إعلام محلية عن متعاملين في سوق الصرف قولهم إن سعر الدولار وصل إلى قرابة 404 جنيهاً، وهو أكبر تراجع للعملة السودانية التي كانت قبل ثلاث سنوات أقوى، حيث كان سعر صرف الدولار عند 45 جنيهاً فقط.

وخشية غليان الأسعار بشكل أكبر أصدر وزير التجارة والتمويل على جدو آدم بشر قراراً بتشكيل لجنة عليا برئاسة وعضوية آخرين من أجل الإعداء للحملة القومية للرقابة على الأسواق وضبط الأسعار.

وحدد القرار مهام واختصاصات اللجنة في القيام بحملات رقابية تفتيشية مستمرة على الأسواق في العاصمة الخرطوم كمرحلة

ترجمة برامج دعم الإسكان

النفطي نما للمرة الأولى منذ الربع الأول من 2020. كما شهدت الخدمات الحكومية نمواً بلغ 0.3 في المئة في الربع الأول.

ونكر صندوق النقد الدولي في تقرير صدر في الآونة الأخيرة أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد السعودي، الأكبر في العالم العربي، 2.1 في المئة في عام 2021 بعد انكماشه 4.1 في المئة العام الماضي بفعل الصدمة المزدوجة لتفشي وباء فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وقالت الهيئة إن الناتج المحلي الإجمالي يشكل عام تآثر بتراجع إنتاج النفط الخام 12 في المئة على خلفية تخفيضات الإنتاج الحالية المتفق عليها بين أوبك ومنتجي نفط آخرين منذ مايو العام الماضي.

الحلول مبتكرة التي تدعم الارتقاء به وخدمة جميع أطرافه.

وتظهر الأرقام الرسمية أن قطاع العقارات يسهم سنوياً بأكثر من 115 مليار ريال (نحو 30 مليار دولار) في الناتج المحلي الإجمالي، وهو يوفر نحو 40 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، إذ تسعى السعودية إلى تنوع اقتصادها بعيداً عن إيرادات النفط.

وخلصت تقارير حكومية أولية الاثنين إلى أن اقتصاد السعودية انكمش 3.3 في المئة في الربع الأول من العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي متأثراً بتخفيضات إنتاج النفط، لكن الاقتصاد غير النفطي نما 3.3 في المئة، ليحقق تعافياً من الجائحة.

وقالت الهيئة العامة للإحصاء بالسعودية في بيان إن القطاع غير

والنظمة والتشريعات الرافدة أسهمت في تحقيق هذه النسبة بنهاية العام الماضي، على أن تصل إلى 70 في المئة بحلول 2030.

30

مليار دولار حجم مساهمة قطاع العقارات في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية سنوياً

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى وزير الإسكان ماجد الحقيل أن "كل ما تحقق من نتائج إيجابية هو نتاج المتابعة الحثيثة والنتائج السديدة لولي العهد، الذي يعتبر الداعم الرئيسي لتطوير القطاع واستحداث

ويقول مسؤولون إن برنامج توفير الدخل الأساسي، المعروف باسم برنامج دعم الأسر (فترات)، هو محاولة للتخفيف من وطأة تلك الإجراءات.

وقالت مينا ستيفانوا المسؤولة عن ملف السودان في البنك الدولي لوكالة رويترز في وقت سابق إن "سحنا شمل أكثر من ثلاثة آلاف أسرة في أنحاء السودان وأجري في الفترة الفاصلة بين نوفمبر ويناير الماضيين أظهر أن نحو 30 في المئة لا يستطيعون شراء سلع أساسية مثل الخبز والحليب وسط تفاسم زيادات الأسعار بسبب جائحة كوفيد -19".

وتاجر إطلاق البرنامج حتى أواخر فبراير الماضي، لأن المانحين اشتراطوا تقليص الهوة بين سعر الصرف الرسمي للعملة وسعرها في السوق السوداء قبل ضخ الأموال التي تعهدوا بها العام الماضي.

وإطار ذلك مخاوف المحللين من استنزاف صندوق الاحتياطي العام، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار في الكويت، على مدى السنوات القليلة المقبلة لتغطية العجز المتراكم في الموازنة.

وتضمنت احتياطات البلد الغني بالنفط 12.63 مليار دينار (42 مليار دولار) رصيد الودائع والعملات، و573.4 مليون دينار (1.9 مليار دولار) حقوق السحب الخاصة للكويت لدى صندوق النقد الدولي، و211.8 مليون دينار (705.1 مليون دولار) رصيد لدى النقد الدولي.

ويشمل الاحتياطي الأجنبي للكويت الذهب المحسوب بالقيمة الدفترية، منذ شرائه بنحو 31.7 مليون دينار (104 ملايين دولار) بنهاية مارس الماضي. وتمتلك الكويت نحو 79 طننا من الذهب ضمن الاحتياطي الأجنبي، بحسب تقرير مجلس الذهب العالمي.

انحدار الجنيه ينهك قدرة السودانيون الشرائية

وأطاحت بالرئيس السابق عمر البشير قبل عامين.

وجاء برنامج دعم الأسرة في وقت تسعى فيه الحكومة لمواصلة تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي قاس يراقبه صندوق النقد الدولي على أمل الحصول على تخفيف من عبء دين يصل على الأقل إلى 50 مليار دولار وعلى أمل الحصول على تمويل من مقرضين دوليين.

وشملت تلك الإصلاحات الجاري تطبيقها خضاً حاداً في قيمة العملة في فبراير وخفضاً في دعم الوقود على مدى النصف الثاني من العام الماضي.

وقال صندوق النقد الدولي في تقرير صدر في أكتوبر الماضي بشأن تلك الإصلاحات إنها قد تؤدي إلى انكماش اقتصادي وارتفاع أكبر في نسبة التضخم واضطرابات اجتماعية على المدى القصير.



رصيد لا يكفي لمواجهة المصاريف

والجانب الذي يشهد تقلبات وصدادات وتحديات أخرى تتعلق بالناخ فضلاً عن وباء كورونا، الذي عرقل الإمدادات ما دفعها إلى قطاع العقارات لتحسين إسهاماته في التنمية.

وتضعف الحاجة الملحة للتخفيف من تكلفة الإسكان على الحكومة في الوقت الذي تحارب فيه التأثير الاقتصادي لانخفاض أسعار النفط بسبب وباء كورونا.

ولدى تعميمها على بقية الولايات لاحقاً.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية الرسمية عن بشر قوله إنه "سيتم اعتماد أسعار السلع الاستهلاكية حسب الأسعار التاشيرية التي يتم تحديدها وفق نص المادة الخامسة من قانون حماية المستهلك لسنة 2019 والالتزام بالموافقات القياسية للسلع".

وبالإضافة إلى ذلك سيتم التأكد من الالتزام بالعرض والإشتراطات الصحية للمتاجر والسلع والعاملين في تلك المتاجر وكذلك توعية المواطنين بحقوقهم كمستهلكين وفق ما أشير إلى ذلك ضمن القوانين.

ودفع ارتفاع الأسعار الحاد السوداني وخاصة الفقراء إلى شراء حاجاتهم من المتاجر بالدفع المؤجل بعد أن زاد التضخم لأكثر من 340 في المئة وهناك نقص حاد في كل شيء بدءاً من الطاقة الكهربائية وصولاً إلى الأدوية، كما جعل ارتفاع أسعار الوقود تكلفة وسائل النقل العامة فوق طاقة الكثيرين.

وللتخفيف تلك المعاناة وتبعات الإصلاحات الاقتصادية طرحت الحكومة برنامجاً تموله جهات مانحة يهدف إلى تقديم دخل شهري أساسي مؤقت قدره خمسة دولارات لنحو 80 في المئة من السكان البالغ عددهم نحو 43 مليون نسمة.

ويعد هذا المقترح الذي بدأ في فبراير الماضي اختباراً للحكومة الانتقالية بالشراكة بين المدنيين والجيش والتي تقود البلاد حتى 2023.

ويشكو الكثير من السودانيين من أنهم لم يشعروا بعد بأي منافع بعد التضييق التي خرجت في الأساس بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية

الخرطوم - تواجه العملة السودانية صدمات متتالية في ظل التراجع الحاد في قيمتها، رافقها ارتفاع غير مسبوق في أسعار العديد من المواد الاستهلاكية، ما هدد بشكل جدي قدرة المواطنين الشرائية وسط توقعات بان يرتفع التضخم إلى مستوى أكبر.

ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة في مواجهة الانحدار المتسارع للجنه، في ظل تراجع مشتريات النقد الأجنبي بالبنوك إلى أقل من 400 ألف دولار يومي، فإنه من الواضح أن الأوضاع قد خرجت عن السيطرة بعد أن وصلت العملة الانخفاض بالتزامن مع زيادة حجم المضاربات وشح المعروض من النقد الأجنبي.

ولدى تعميمها على بقية الولايات لاحقاً.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية الرسمية عن بشر قوله إنه "سيتم اعتماد أسعار السلع الاستهلاكية حسب الأسعار التاشيرية التي يتم تحديدها وفق نص المادة الخامسة من قانون حماية المستهلك لسنة 2019 والالتزام بالموافقات القياسية للسلع".

وبالإضافة إلى ذلك سيتم التأكد من الالتزام بالعرض والإشتراطات الصحية للمتاجر والسلع والعاملين في تلك المتاجر وكذلك توعية المواطنين بحقوقهم كمستهلكين وفق ما أشير إلى ذلك ضمن القوانين.

ودفع ارتفاع الأسعار الحاد السوداني وخاصة الفقراء إلى شراء حاجاتهم من المتاجر بالدفع المؤجل بعد أن زاد التضخم لأكثر من 340 في المئة وهناك نقص حاد في كل شيء بدءاً من الطاقة الكهربائية وصولاً إلى الأدوية، كما جعل ارتفاع أسعار الوقود تكلفة وسائل النقل العامة فوق طاقة الكثيرين.

وللتخفيف تلك المعاناة وتبعات الإصلاحات الاقتصادية طرحت الحكومة برنامجاً تموله جهات مانحة يهدف إلى تقديم دخل شهري أساسي مؤقت قدره خمسة دولارات لنحو 80 في المئة من السكان البالغ عددهم نحو 43 مليون نسمة.

ويعد هذا المقترح الذي بدأ في فبراير الماضي اختباراً للحكومة الانتقالية بالشراكة بين المدنيين والجيش والتي تقود البلاد حتى 2023.

ويشكو الكثير من السودانيين من أنهم لم يشعروا بعد بأي منافع بعد التضييق التي خرجت في الأساس بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية

وينقلت وسائل إعلام محلية عن متعاملين في سوق الصرف قولهم إن سعر الدولار وصل إلى قرابة 404 جنيهاً، وهو أكبر تراجع للعملة السودانية التي كانت قبل ثلاث سنوات أقوى، حيث كان سعر صرف الدولار عند 45 جنيهاً فقط.

وخشية غليان الأسعار بشكل أكبر أصدر وزير التجارة والتمويل على جدو آدم بشر قراراً بتشكيل لجنة عليا برئاسة وعضوية آخرين من أجل الإعداء للحملة القومية للرقابة على الأسواق وضبط الأسعار.

وحدد القرار مهام واختصاصات اللجنة في القيام بحملات رقابية تفتيشية مستمرة على الأسواق في العاصمة الخرطوم كمرحلة

وينقلت وسائل إعلام محلية عن متعاملين في سوق الصرف قولهم إن سعر الدولار وصل إلى قرابة 404 جنيهاً، وهو أكبر تراجع للعملة السودانية التي كانت قبل ثلاث سنوات أقوى، حيث كان سعر صرف الدولار عند 45 جنيهاً فقط.

وخشية غليان الأسعار بشكل أكبر أصدر وزير التجارة والتمويل على جدو آدم بشر قراراً بتشكيل لجنة عليا برئاسة وعضوية آخرين من أجل الإعداء للحملة القومية للرقابة على الأسواق وضبط الأسعار.

وحدد القرار مهام واختصاصات اللجنة في القيام بحملات رقابية تفتيشية مستمرة على الأسواق في العاصمة الخرطوم كمرحلة

وينقلت وسائل إعلام محلية عن متعاملين في سوق الصرف قولهم إن سعر الدولار وصل إلى قرابة 404 جنيهاً، وهو أكبر تراجع للعملة السودانية التي كانت قبل ثلاث سنوات أقوى، حيث كان سعر صرف الدولار عند 45 جنيهاً فقط.

وخشية غليان الأسعار بشكل أكبر أصدر وزير التجارة والتمويل على جدو آدم بشر قراراً بتشكيل لجنة عليا برئاسة وعضوية آخرين من أجل الإعداء للحملة القومية للرقابة على الأسواق وضبط الأسعار.

وحدد القرار مهام واختصاصات اللجنة في القيام بحملات رقابية تفتيشية مستمرة على الأسواق في العاصمة الخرطوم كمرحلة